ج 01-01/س (07/25) 04-ق ث(14882)

الأمانة العامة
أمانة شؤون مجلس الجامعة

النتائج الصادرة عن
اجتماع مجلس جامعة الدول العربية
على مستوى المندوبين الدائمين

في دورته غير العادية

القاهرة

الثلاثاء: 22 يوليو/ تموز2025

ج 01-01/س (07/25) 05-ق (14883)

تطورات القضية الفلسطينية:

التحرك السياسي والدبلوماسي لمواجهة سياسة التجويع والحصار المفروض على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة كسلاح إبادة جماعية

إن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين، المنعقد في دورة غير عادية برئاسة المملكة الأردنية الهاشمية (رئاسة المجلس الوزاري)، بتاريخ 2025/7/22 بمقر الأمانة العامة، بناءً على طلب من دولة فلسطين وتأييد الدول الاعضاء، ومشاركة السفير حسام زكي الأمين العام المساعد للجامعة والسادة السفراء المندوبين الدائمين للدول الأعضاء،

- بعد اطلاعه على مذكرة الأمانة العامة،
- وبعد استماعه إلى كلمة رئيس وفد دولة فلسطين ومداخلات الدول الأعضاء،

يُقـــرر:

1. إدانة قيام إسرائيل، قوة الاحتلال غير القانوني، بتحويل قطاع غزة إلى منطقة مجاعة وإخضاع الشعب الفلسطيني لظروف قاتلة، واستخدام سياسة التجويع كسلاح حرب، وصورة من صور الإبادة الجماعية، ضد الشعب الفلسطيني، ومطالبة المجتمع الدولي بضرورة التحرك الفوري بموجب القانون الدولي الإنساني، بوقف العدوان والاعتراف بالكارثة والمجاعة الحاصلة في قطاع غزة، وكسر الحصار المفروض على القطاع، وضمان وصول المساعدات الإنسانية والإغاثية والطبية إليه، وتفعيل آليات المحاسبة والمساءلة الدولية تجاه الجرائم الإسرائيلية.
2. التأكيد على أهمية تنفيذ قرارات القمة العربية والإسلامية لإنهاء الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة، وفرض إدخال قوافل مساعدات إغاثية إنسانية عربية وإسلامية ودولية، ودخول المنظمات الدولية إلى القطاع، وحماية طواقمها وتمكينها من القيام بدورها بشكل كامل، ودعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا).
3. دعوة المجتمع الدولي لاسيما الولايات المتحدة الامريكية إلى الضغط على إسرائيل، قوة الاحتلال غير القانوني، من أجل فتح كافة المعابر وإدخال المساعدات الإنسانية والطبية فوراً، لإنقاذ الآلاف من الأطفال والنساء والشيوخ، والوقف الفوري وغير المشروط لجريمة الإبادة الجماعية بحق الشعب الفلسطيني بقطاع غزة؛ والإدانة والرفض القاطع لعمل "مؤسسة

غزة الإنسانية" وأية آلية أخرى مماثلة، باعتبارها آليات تفتقر إلى الشرعية القانونية والأخلاقية، والمستخدمة كغطاء "إنساني" لممارسة سياسات عدوانية تُحوّل المساعدات إلى أداة قمع ومصائد للموت والتجويع بحق السكان المدنيين، وتحميل الجهات الراعية لها المسؤولية القانونية الكاملة عن الجرائم المرتكبة من خلالها.

4. اعتبار سياسات وممارسات الاحتلال الإسرائيلي العدوانية التي تستهدف تهجير الشعب الفلسطيني وترحيله خارج أرضه، والنقل الجبري والتطهير العرقي الذي تعرض له، وخلق ظروف معيشية طاردة للسكان من خلال التدمير واسع النطاق والعقاب الجماعي والتجويع ومنع وصول الغذاء والماء والدواء والمساعدات الإنسانية والإغاثية إليه، صورة من صور جريمة الإبادة الجماعية وفقا لميثاق روما المؤسس للمحكمة الجنائية الدولية واتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لسنة 1948.

5. إدانة استهداف قوات الاحتلال الإسرائيلي لاماكن العبادة الإسلامية والمسيحية وما جرى مؤخراً للكنيسة اللاتينية في مدينة غزة والذي أسفر عن وقوع عدد من الشهداء والإصابات والأضرار الجسيمة في مبنى الكنيسة، والذي يعد استهدافاً متعمداً لدور العبادة والمستشفيات والمدارس ومراكز الإيواء.

6. إدانة استمرار إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، باتخاذ إجراءات اقتصادية مالية وعقابية ضد دولة فلسطين، وبما في ذلك، احتجاز أموال الضرائب، في محاولة واضحة لتقويض عمل الحكومة الفلسطينية وشل قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه الشعب الفلسطيني، والضغط للإفراج الفوري عن أموال الضرائب الفلسطينية، وتوفير شبكة أمان مالية عاجلة شفافة وفق آليات متفق عليها، بما يمكن دولة فلسطين من القيام بمهامها الحيوية تجاه شعبها.

7. الترحيب بالبيان الصادر بتاريخ 2025/7/21 عن (28) دولة من بينها (21) دولة أعضاء في الاتحاد الأوروبي وكل من المملكة المتحدة وكندا وأستراليا وسويسرا واليابان والنرويج ونيوزيلاندا، بشأن الوضع في الأرض الفلسطينية المحتلة، وما تضمنه من مطالبة واضحة بإنهاء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة والوقف الفوري لسياسة الإبادة الجماعية وإنهاء سياسة التجويع الممنهج وضمان محاسبة مرتكبي الجرائم بحق الشعب الفلسطيني وفرض عقوبات على الاحتلال الإسرائيلي وقادته ومليشيات المستوطنين الإرهابية، وفي هذا الاطار التأكيد على ضرورة الاعتراف الفوري بدولة فلسطين باعتبارها خطوة قانونية واخلاقية تساهم في حماية حقوق الشعب الفلسطيني.

8. التعبير عن التضامن مع المقررة الأممية الخاصة فرانشيسكا البانيز وغيرها من مسؤولي المنظمات الدولية الذين يتعرضون إلى ضغوط ومضايقات متزايدة نتيجة مواقفهم الداعمة

للشعب الفلسطيني ولفضحهم جرائم الابادة الجماعية المرتكبة من قِبل إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال.

9. دعوة المجتمع الدولي لمواصلة التحرك الميداني من أجل فك الحصار الذي تفرضه إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، على قطاع غزة والاشادة بجهود المجتمع المدني في هذا الإطار.
10. الطلب من العضوين العربيين غير الدائمين في مجلس الامن الجزائر والصومال لمواصلة العمل لعقد جلسة طارئة لمجلس الامن والمطالبة بإصدار قرار يلزم إسرائيل على انهاء الحصار المفروض على قطاع غزة، والسماح بدخول المساعدات الإنسانية.
11. الطلب من بعثات جامعة الدول العربية ومجالس السفراء العرب نقل محتوى هذا القرار الى العواصم المعتمدين لديها.
12. إبقاء المجلس قيد الانعقاد، والطلب من الأمين العام لجامعة الدول العربية بالعمل على تنفيذ مضامين هذا القرار، ورفع تقرير بشأن ذلك للدورة المقبلة لمجلس جامعة الدول العربية.

(ق: رقم 9167- د.غ.ع - ج 2 – 2025/7/22)

- تؤيد **جمهورية العراق** ما جاء في القرار مع تسجيل تحفظها على أي عبارة تدل صراحة أو ضمناً الى الكيان الإسرائيلي كـ (دولة)، لكونها لا تتماشى مع القوانين العراقية النافذة أينما يتم ذكرها في القرار، وذلك في إطار الحفاظ على حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

ج 01-01/س (07/25) 09-ق (14887)

تطورات القضية الفلسطينية:

مخططات حكومة الاحتلال الإسرائيلي بسحب صلاحيات بلدية الخليل في المسجد الابراهيمي ومحيطه في البلدة القديمة

إن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين، المنعقد في دورة غير عادية برئاسة المملكة الأردنية الهاشمية (رئاسة المجلس الوزاري)، بتاريخ 2025/7/22 بمقر الأمانة العامة، بناءً على طلب من دولة فلسطين وتأييد الدول الاعضاء، ومشاركة السفير حسام زكي الأمين العام المساعد للجامعة والسادة السفراء المندوبين الدائمين للدول الأعضاء،

- بعد اطلاعه على مذكرة الأمانة العامة،
- وبعد استماعه إلى كلمات الدول الأعضاء وكلمة رئيس وفد دولة فلسطين،

يُقـــرر:

1. الرفض التام لأي محاولات لتغيير الوضع القائم في المسجد الإبراهيمي ومحيطه في البلدة القديمة، وتقويض حرية الوصول إليه ورفع الأذان فيه، ومحاولات تدنيسه وتغيير معالمه وفصله عن محيطه الفلسطيني، وتحميل قوة الاحتلال الإسرائيلي المسؤولية عن اعتداءاتها، والتمسك الكامل بالسيادة الفلسطينية على الحرم ومحيطه، باعتباره وقفاً إسلامياً تديره وزارة الأوقاف الإسلامية، واعتبار محاولة تهويده جزء من سياسة الاحتلال الإسرائيلي لفرض السيطرة عليه، ومطالبة المجتمع الدولي بالدفاع عن قراراته وتفعيلها.
2. التأكيد على قرار اليونسكو بإدارج الحرم الإبراهيمي والبلدة القديمة في الخليل على قائمة التراث العالمي المهدد بالخطر في عام 2017، وأن ما يحدث الآن هو انتهاك لهذا القرار.
3. التأكيد على أن لا سيادة لإسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، على الأرض الفلسطينية، وعلى مواقع التراث، وأن هذا المخطط الإسرائيلي غير القانوني سيمثل خطوة غير مسبوقة في مساعي الاحتلال المستمرة لتغيير الطابع الأصلي للموقع، ومحاولة طمس الهوية الحقيقية الأصيلة للشعب الفلسطيني وحقوقه في الموقع التاريخي كصاحب سيادة حصرية عليه، ما سيكون له عواقب خطيرة على جميع المقدسات الدينية وعلى استقرار المنطقة بأكملها، والتأكيد على ضرورة الالتزام بالقرارات الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي عام 1997 والذي بدوره نص على أن تبقى إدارة الحرم الإبراهيمي بيد بلدية الخليل.

4. إدانة جميع ممارسات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين الهادفة للسيطرة على أجزاء كبيرة من مدينة الخليل، وعلى الحرم الإبراهيمي، وفرض تغييرات جذرية استعمارية على واقعه التاريخي والقانوني، وحرمان المواطنين الفلسطينيين من الوصول إليه، ودعوة سكرتير عام الأمم المتحدة إلى إيجاد الوسائل الفعالة لحماية المدنيين الفلسطينيين في مدينة الخليل.
5. التأكيد على ضرورة إرسال بعثة رصد أممية عاجلة إلى مدينة الخليل وفقاً للقرارات السابقة للجنة التراث العالمي وللوقوف على خطورة هذه الخطوة.
6. العمل على إعادة عمل البعثة الدولية المكلفة بمراقبة وتوثيق الانتهاكات الإسرائيلية في مدينة الخليل وخاصة الحرم الإبراهيمي .
7. دعوة المقررين الخاصين في الأمم المتحدة المعنيين بحرية الدين وحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، إلى توثيق هذا الانتهاك.
8. الطلب من بعثات جامعة الدول العربية ومجالس السفراء العرب نقل محتوى هذا القرار الى العواصم المعتمدين لديها.
9. إبقاء المجلس قيد الانعقاد ، والطلب من الأمين العام لجامعة الدول العربية بالعمل على تنفيذ مضامين هذا القرار ، ورفع تقرير بشأن ذلك للدورة المقبلة لمجلس جامعة الدول العربية.

(ق: رقم 9168- د.غ.ع - ج 2 – 2025/7/22)

- تؤيد **جمهورية العراق** ما جاء في القرار مع تسجيل تحفظها على أي عبارة تدل صراحة أو ضمناً الى الكيان الإسرائيلي كـ (دولة)، لكونها لا تتماشى مع القوانين العراقية النافذة أينما يتم ذكرها في القرار، وذلك في إطار الحفاظ على حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.